مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية المجلد (٢١) العدد الأول أذار ٢٠٢٦

Kirkuk University Journal: Humanity Studies

مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية

ISSN P: 1992-1179
ISSN E: 3107-3360

https://kujhs.uokirkuk.edu.iq

DOI: 10.32894/1992-1179.2026.167903.1311

Economic and Political Trends and Their Impact on the American Orientation after 1968

Asst. Prof. Dr. Ghsoon Mezher Hussein

Date of research received 31/12/2025, Revise date07/02/2026, accepted date 12/02/2026, Online Publishing15/3/2026

Abstrac

Economic interests constitute the foundation of American strategic orientations and represent one of the principal drivers of United States public policy. Military forces, whether armies or naval fleets, are not deployed unless substantial American interests are at stake in the targeted region. With the growing economic and strategic significance of the Middle East, alongside the gradual withdrawal of British influence, the United States emerged as a dominant and influential power seeking to consolidate its control over the region and its peoples. This approach aimed primarily at safeguarding vital economic interests, most notably the control of oil resources and strategic waterways that play a crucial role in global transportation and trade.

Accordingly, this research seeks to analyze the economic and political interests of the United States and assess their impact on American policy toward Iraq, as well as ongoing efforts to exert dominance over Iraqi resources and shape the country's political orientation in line with U.S. strategic objectives. The study is structured into three main sections: the first examines the early American orientation toward Iraq; the second analyzes the key economic interests that shaped this orientation; and the third addresses Iraq's invasion of Kuwait and the manner in which this event facilitated the American advance into Iraq, ultimately culminating in the 2003 overthrow of the Ba'ath regime and the subsequent direct military occupation of Iraq by U.S. forces.

Keywords: (Iraq, United States of America, Economy, Politics, Relations)

المصالح الاقتصادية والسياسية وأثرها في التوجه الامريكي نحو العراق بعد عام ١٩٦٨

أ.م. د غصون مزهر حسين*

٢٠٢٥/١٢/٣١ ، تاريخ التعديل ٢٠٢٦/٠٢/٠٧ ، تاريخ القبول ٢٠٢٦/٠٢/١٢ ، تاريخ النشر ٢٠٢٦/٣/١٥

الملخص

تشكل المصالح الاقتصادية الأساس الذي تقوم عليه التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة، كما تُعدّ أحد المحركات الرئيسة للسياسة العامة الأمريكية. ولا تُحرّك الجيوش أو الأساطيل العسكرية ما لم تكن هناك مصالح أمريكية جوهرية مهددة أو مطروحة في الإقليم المستهدف. ومع تزايد الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، إلى جانب الانسحاب التدريجي للنفوذ البريطاني منها، برزت الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة ومؤثرة تسعى إلى ترسيخ سيطرتها على المنطقة وشعوبها، بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية الحيوية، وفي مقدمتها السيطرة على موارد النفط والممرات المائية الاستراتيجية التي تؤدي دوراً محورياً في حركة النقل والتجارة العالمية.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة وبيان أثرها في توجهاتها تجاه العراق، فضلاً عن دراسة مساعيها المستمرة للهيمنة على الموارد العراقية وتوجيه سياسات الدولة بما ينسجم مع الأهداف والمصالح الأمريكية. وقد قُسّم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة؛ يتناول المحور الأول التوجهات الأمريكية المبكرة تجاه العراق، بينما يركّز المحور الثاني على أبرز المصالح الاقتصادية التي أسهمت في تشكيل تلك التوجهات، في حين يعالج المحور الثالث غزو العراق للكويت، وكيف أسهم هذا الحدث في تيسير التقدم الأمريكي نحو العراق، وصولاً إلى إسقاط نظام حزب البعث عام ٢٠٠٣ وفرض الاحتلال العسكري المباشر من قبل القوات الأمريكية.

الكلمات المفتاحية:

الكلمات المفتاحية (العراق، الولايات المتحدة الامريكية، اقتصاد، سياسة، علاقات)

المقدمة

لا شك في ان احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في عام ٢٠٠٣ قد شكل منعطفاً هاما في تاريخ العلاقات السياسية الإقليمية والدولية، من حيث المدلول الاستراتيجي، وفي الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية على حدٍ سواء، لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية تدرك تماماً أهمية العراق الاستراتيجية المتأتية من موقعه الاستراتيجي المهم، وثرواته الاقتصادية

* الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم التاريخ dr.ghsoon_mezher@uomustansiriyah.edu.iq

الهائلة سيما النفطية منها، لذلك سعت إلى جعله مغنماً لها، ونقطة انطلاق نحو تحقيق اهداف أخرى وفق نظرية الدومينو(ترابط القطع)، ولم تكتفِ بذلك، بل عملت على خلق قيم جديدة تعزز الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

وعلى هذا الأساس بذلت الولايات المتحدة الامريكية جهوداً كبيرة لتغيير سياسة العراق وفق رؤية جديدة، تؤمن من خلالها نقل القيم الامريكية المتمثلة بالنظم الديمقراطية والليبرالية لدول الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، ومن ثم جعل العراق ميداناً لمخططاتها وسياساتها في الخليج العربي لاسيما بعد ان سيطرت على نفط الخليج العربي، وأقامت قواعدها العسكرية فيه مستغلة حرب الخليج الأولى والثانية، وضعف المعسكر الاشتراكي الذي يمثل القوة الوحيدة المنافسة لها بعد تفككك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.

وفي ضوء ما تقدم ستتم معالجة الموضوع وفق محاور ثلاثة هي:

اولاً: بدايات التوجه الأمريكي نحو العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: المصالح الاقتصادية ودورها في تحديد اهداف الاستراتيجية الامريكية في العراق

ثالثاً: غزو الكويت وأثره على العراق.

المبحث الأول

بدايات التوجه الأمريكي نحو العراق ومنطقة الشرق الأوسط

مع نشوء الولايات المتحدة الامريكية وبدايات تشكيل الدولة الجديدة في أمريكا الشمالية، ظهرت الحاجات الأساسية والاهداف التي تحاول الوصول اليها هذه الدولة الحديثة على الساحة العالمية، وخاصة مع وجود قوى ودول ذات توسع امبراطوري كبير يقود العالم، لذا وجب ان تعمل هذه الدولة الجديدة على إيجاد مكانة بين هذه القوى خصوصا مع الإمكانيات المالية

والقدرات السكانية المتنوعة والكبيرة التي جعلتها تبني إدارة ذات توجهات توسعية وخاصة في المجال الاقتصادي للوصول الى الرفاه المعيشي والاقتصادي.

من هنا ظهرت أهمية التوسع السياسي في العالم للوصول الى مصادر المواد الأولية ومصادر الطاقة، وكانت بدايات هذا الاندفاع نحو المناطق الاستراتيجية في العالم مع نهايات القرن التاسع عشر وارسال بعثات تبشيرية ذات واجهة دينية وتوجهات استخبارية سرية لدراسة المناطق التي تستهدفها، وخاصة مناطق الشرق الأوسط والخليج العربي، والتي تخضع في تلك الفترة للنفوذ البريطاني، والامر الذي زاد من أهمية هذه المناطق هو اكتشاف النفط بكميات كبيرة في اغلب هذه المناطق مع بدايات القرن العشرين، مما زاد من مكانتها الاستراتيجية إضافة الى موقعها الاستراتيجي المحوري في قلب العالم. (العلوجي، ٢٠٠٧، صفحة ٨١)

شهدت المدة اللاحقة للحرب العالمية الأولى أي بعد عام ١٩١٨، تقاسم كبير لمناطق النفوذ في المنطقة العربية، بعد خروج الدولة العثمانية من المعادلة الدولية وفقدان الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرتها لمصلحة بريطانيا وفرنسا، الا ان مدة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨-١٩٣٩) كانت اشد مراحل التنافس والسيطرة على مناطق تواجد الثروة النفطية، فكانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) التي افرزت توجهات ومعادلات سياسية جديدة، فقد شهدت سعيا أمريكيا حثيثا لإدخال العراق في استراتيجيتهم، لان موقعه مهم ووجود النفط واندفاع دول المحور لتحويله الى مرتكز في منطقة الخليج العربي بوجه خاص، كل ذلك اعطى للعراق نصيبا اكبر لدى مخططي السياسة الخارجية الامريكية (العليان، ٢٠١١، صفحة ٢٦)، لاسيما بعد ان اوجدت الولايات المتحدة موطئ قدم لها في منطقة الخليج من خلال انشاء قاعدة الظهران الامريكية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٦، بالقرب من ابار النفط لتصبح اكبر القواعد العسكرية في المنطقة العربية وجنوب شرق اسيا، أذ صرح الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت

(Franklin.D.Rooevelt) (١٩٣٣-١٩٤٥) في شباط ١٩٤٣: "المملكة (يقصد المملكة العربية السعودية) أصبحت من الان وصاعدا ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية" (العلوجي، ٢٠٠٧، صفحة ٨١).

عند نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بدأت تظهر استراتيجيات جديدة في السياسة العالمية، وخاصة مع الضعف الذي بدأ يدب في سياسة المملكة الكبرى (بريطانيا) سواء كانت اقتصاديا او عسكريا، الامر الذي ساهم في تغلغل الولايات المتحدة الامريكية الى الساحة السياسية في المناطق التي بدأت تخرج عن التبعية لبريطانيا، إذ ظهر مبدأ (ملء الفراغ) في هذه المناطق المهمة نفطيا واستراتيجيا، ففي عام ١٩٦٨ أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها بتخفيض حجم قواتها الموجودة في شرق السويس، وأعلنت الانسحاب من الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١ (المشهداني، ١٩٨٩، صفحة ٣١)، ولعبت عوامل عدة دورا في هذا الانسحاب منها الانهاك الذي أصاب القوات العسكرية البريطانية بسبب الحرب، فضلا عن ارتباط التواجد في الشرق الأوسط بالنسبة لبريطانيا مع التواجد في الهند، لذا كان يجب الانسحاب مع خروج بريطانيا من الهند وإعلان استقلالها، كما ان بروز اقطاب سياسية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، خلق مرحلة سياسية لم تستطيع بريطانيا مواكبتها، وبالأخص مع دخول الولايات المتحدة الامريكية كطرف فاعل في السياسة العالمية، للسيطرة على النفط والهيمنة السياسية مما همش الوجود البريطاني (المشهداني، ١٩٨٩، صفحة ٣٢) .

جاء هنا مبدأ جديد في السياسة الامريكية وهو (مبدأ نيكسون) في تموز ١٩٦٩، إذ أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) (١٩٦٩-١٩٧٤): "دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة، لتأخذ على عاتقها دورا رئيسيا في قمع المتمردين، وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليمية، والحد من الدور الأمريكي المباشر، وهذا يتطلب تزويد الدول

الحليفة للولايات المتحدة بدرع واقي، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة " وهذا مبدأ الحرب بالإنابة عن الولايات المتحدة الامريكية او عملية بناء سلسلة احلاف للحماية والسيطرة. (العلوجي، ٢٠٠٧، صفحة ٨١).

كان للصراع السوفيتي – الأمريكي والسباق النووي الذي أطلق عليه (الحرب الباردة) اثرا كبيرا في استغلال الولايات المتحدة الامريكية لهذا الصراع في تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج العربي والشرق الأوسط عامة، وتكثيف التواجد العسكري فيها بحجة حماية من التهديد النووي السوفيتي، الامر الذي أعطاها سيطرة قوية على المنطقة والتحكم في مقدراتها (المشهداني، ١٩٨٩، الصفحات ٤٢-٤٤)

أدّت المصالح الاقتصادية دورًا محوريًا في توجيه السياسات الخارجية لمختلف الدول، إذ تُبنى هذه السياسات غالبًا بما ينسجم مع متطلبات حماية المصالح الاقتصادية وتعظيمها، وفي هذا الإطار تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة سياستها الخارجية على نحو يعزّز مكانتها الدولية، ويحافظ على دورها القيادي في النظام العالمي، وما يترتب على ذلك من هيمنة واضحة على مجالات السياسة والاقتصاد على الصعيد الدولي، وانطلاقًا من هذا التصور، ترتكز السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على أربعة ركائز تضمن مصالحها الحيوية، تتمثل في:

١- البترول: أذ يمثل الشرق الأوسط، ولاسيما دول الخليج مصدر البترول الرئيسي للولايات المتحدة.

٢- الممرات المائية: حيث يتحكم الشرق الأوسط بأهم الممرات المائية في العالم مما يزيد من أهميته الاقتصادية، إذ أن معظم تجارة النفط تمر عبر هذه الممرات المائية.

٣- المحافظة على أمن الكيان الصهيوني، وتفوقه باعتباره القاعدة المتقدمة لحماية المصالح الامريكية والغربية في المنطقة.

٤- اعتبار منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج سوقاً للبضائع الامريكية، تضمن تصريف المنتجات بأنواعها كافة وخاصة الأسلحة العسكرية (لورانس، ٢٠٠٧، صفحة ٤٥٣) .

لكن هذه السياسة قد تلجا الى العنف من اجل تحقيق مصالحها، حيث كان هذا موجود قبل الحرب الباردة (عام ١٩٥٠)، وخلالها وبعدها، وأغلب الرؤساء الأمريكيين قادوا الولايات المتحدة الى حروب عدوانية، أو مؤامرات انقلابية في بلدان العالم النامية، والهدف هو خلق المناخ الاقتصادي والسياسي لعمل الشركات الامريكية، وهكذا كانت السياسة الخارجية الامريكية مهمتها فتح أسواق العالم امام الشركات الكبرى، ومثال ذلك أدارة كلينتون (Bill Clinton) (١٩٩٣-٢٠٠١) التي قامت بدور التاجر لهذه الشركات.

أن المصالح الاقتصادية وخاصة النفط يلعب دوراً كبيراً في التأثير على توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، حيث بدأت علاقاتها مع الشرق الأوسط عن طريق النفط والبعثات التبشيرية، ففي بدايات القرن العشرين واكتشاف النفط في الشرق الأوسط بدأت الحكومات الغربية وشركاتها النفطية بتوجيه استثماراتها نحو الشرق الأوسط بهدف السيطرة على النفط، حيث قامت الولايات المتحدة بعمليات سرية وغير سرية لمواجهة المصالح البريطانية، وكنتيجة لتلك السياسات رفعت الشركات الامريكية سيطرتها على احتياطيات نفط الشرق الأوسط من ١٠٪ الى ما يقرب ٦٠٪ خلال الفترة ١٩٤٠- ١٩٦٧، مقابل تناقص نسبة سيطرة الشركات النفطية البريطانية من ٧٢٪ الى ٣٠٪ لنفس الفترة. (احمد، ١٩٧٨، صفحة ٩٣) .

ان المصالح الاقتصادية الامريكية هي عبارة عن التنسيق بين الدول الكبرى وشركاتها النفطية في كيفية إدارة لعبة المصالح، بهدف ضمان التدفق النفطي لأسواقها بشروط تفصيلية تدعم الهيمنة العالمية لاقتصاداتها، وذلك عن طريق استخدام الوسائل كافة بما فيها العسكرية (الخرسة، ٢٠١١، صفحة ٥٦).

شهدت فترة السبعينات تغييرات كبيرة في السياسة الامريكية وتوجهاتها نحو الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي خاصة، يعود ذلك الى الحظر النفطي الذي أعلنته بعض الدول في المنطقة العربية اتجاه الدول التي تساند الكيان الصهيوني، حيث كانت مفاجأة للولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الاوربية، بأن الدول الخليجية التي كانت تعمل الولايات المتحدة الامريكية ابعادها عن القضايا التي تشكل نقاط تصادم مع مصالح الكيان الصهيوني المدعوم من أمريكا، هي التي شاركت ماديا ومعنويا في دعم شعار النفط سلاح في المعركة (المشهداني، ١٩٨٩، صفحة ٥٧)، كما ان قيام العراق في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ بتأميم حصتي أمريكا وهولندا في شركة نفط البصرة (العليان، ٢٠١١، الصفحات ٩٧-١٠٢)، لذا اصبح هدف الولايات المتحدة في هذه المدة حماية وتامين امدادات النفط الخليجي اليها، والعمل على تحقيق غاياتها الأساسية الأخرى وهي إيقاف التقدم السوفيتي نحو المنطقة والاستفادة القصوى من العوائد المادية لدول الخليج في ادامة المصانع الحربية الامريكية، من خلال خلق تهديدات دائمة تواجه هذه الدول ودفعها الى شراء كميات كبيرة من الأسلحة، وخاصة بعد سقوط نظام الشاه الحاكم في ايران عام ١٩٧٩، والغزو السوفيتي لأفغانستان لتأييد بعض العناصر الموالية للاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٩ ، يضاف الى ذلك تأمين وجود الكيان الصهيوني وتوفير الامداد والحماية له في المنطقة. (المشهداني، ١٩٨٩، صفحة ١٠٥)

المبحث الثاني

ان المتتبع للأحداث في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها بشكلٍ عامل، لاسيما في منطقة الخليج العربي، يدرك بشكلٍ واضح عمق الازمات في المنطقة وابعادها العالمية، فضلاً عن انعكاساتها الواضحة على معظم الجوانب السياسية والاقتصادية، والتي اثبتت الشواهد التاريخية ان مصالح الدول الكبرى واطماعها وتدخلاتها هي السبب الرئيس وراء معظم الازمات في المنطقة.

من الواضح، ان الموقع الجيوستراتيجي والاقتصادي للعراق الذي أدى الى فصل نفوذ الولايات المتحدة الامريكية بين تركيا والخليج جغرافياً، إذ يشكل العراق أهمية استراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الامريكية لأسباب متعددة منها:

١- موقعه الجغرافي حيث يشكل هدفت استراتيجيا يخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية وسياستها إقليميا ، حيث تعتبر العراق وايران افضل المواقع للمراقبة والتجسس والرصد للتحرك السوفيتي في المنطقة ، وقد بدأ ذلك الاهتمام منذ الخمسينات من القرن العشرين حيث ساهمت الولايات المتحدة في عقد حلف بغداد عام ١٩٥٥، لتشكيل طوق مواجهة للتمدد السوفيتي نحو امارات الخليج خاصة ان المصالح الامريكية كانت في بداياتها في المنطقة ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ازدادت أهمية الموقع الجغرافي للعراق، إذ اجرت الولايات المتحدة الامريكية تعديلات جذرية على خططها في منطقة الشرق الأوسط بسبب ذلك الموقع، الذي حال دون الامتداد الأمريكي من اخر معاقل حلف الأطلسي شرقاً، حيث القواعد الامريكية في تركيا التي انطلقت منها هجماتها على العراق في المدة ١٩٩٥- ٢٠٠٣، وصولاً

الى الجنوب حيث الوجود الأمريكي المرحب به خليجياً، وبذلك يكون العراق نقطة فاصلة بين الموقعين. (القيسي، ٢٠١٣، صفحة ٨٤)

٢- السيطرة على النفط العراقي، حيث يمتلك العراق مخزون نفطي كبير في المقاييس الاستراتيجية العالمية ، لذا سعت الشركات الغربية والأمريكية لتسيطر بشكل كامل على استخراج وتسويق النفط في جميع الأراضي العراقية، أي ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تدير تسويق النفط العالمي الامر الذي ضمن لها انتعاشا اقتصاديا كبيرا، ان وصول حزب البعث الى السلطة عام ١٩٦٨ هدد المصالح النفطية الامريكية، بسبب عقد اتفاق نفطي في عام ١٩٦٩ بين شركة النفط الوطنية العراقية (التي تأسست عام ١٩٦٤) والاتحاد السوفيتي (القيسي، ٢٠١٣، صفحة ٨٩)، ومع الأول من حزيران عام ١٩٧٢، كان قرار العراق الخاص بتأميم النفط هو الذي وضع نواة الصراع الأمريكي – العراقي غير المعلن، مما دفع الولايات المتحدة الى التخطيط لتأمين منابع النفط باستخدام القوات المسلحة الامريكية وخاصة بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، كما ذكرنا سابقا . (العلوجي، ٢٠٠٧، صفحة ٨٢)

٣- سعت الولايات المتحدة الامريكية على انهاء دور العراق الاستراتيجي لدول الطوق، الدور الذي ظهر بشكل واضح خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣، والحيلولة دون ظهوره كقوة إقليمية عربية ذات توجهات وطنية وقومية معلنة، وانهاء دوره العربي والإقليمي، لاسيما وان مركز الولايات المتحدة الامريكية الجيوستراتيجي والاقتصادي متفوقاً على العراق ودول العالم كافة. (القيسي، ٢٠١٣، صفحة ٩٠)

٤- المحافظة على أمن الكيان الصهيوني الذي تعرض للاهتزاز خلال حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) والثانية (١٩٩١)، فأمن إسرائيل يشكل في العقيدة

الاستراتيجية الامريكية جزءاً من امن الولايات المتحدة الامريكية (الخرسة، ٢٠١١، الصفحات ٩٣-٩٤)

لم تخل هذه الازمات ابتداءً من حرب الخليج الأولى والثانية، وانتهاءً بالعدوان الأمريكي على العراق، من انعكاسات تصارع القوى الكبرى للسيطرة على منطقة الخليج العربي، مما جعل تكاليف الحفاظ على امن المنطقة باهظة الثمن، وقد أسهم امتلاك العراق للمخزون النفطي الكبير بشكلٍ كبير وكان دافعاً رئيسياً للاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

ومن اجل معرفة بدايات زيادة الاهتمام الأمريكي في السيطرة او التخطيط للسيطرة على العراق فلابد من العودة إلى عام ١٩٧٣، عندما استخدم النفط سياسياً في حرب تشرين، حيث كانت الشركات الغربية والأمريكية قبل الأول من حزيران ١٩٧٢ تسيطر على قطاع النفط في الأراضي العراقية، وكل مراحل انتاجه، أي ان للولايات المتحدة سيطرة كاملة على خارطة تسويق النفط في السوق العالمية، ومن ذلك تغطي احتياجاتها من النفط الامر الذي ضمن لها انتعاشاً اقتصادياً متميز، الا أن عملية تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران ١٩٧٢ ونقل تبعية القطاع النفطي الى السيادة العراقية، كان الحد الفاصل او العامل الرئيسي الذي دفع الولايات المتحدة للتخطيط بشكل مركز للسيطرة على منابع النفط في العراق والمنطقة (العليان، ٢٠١١، الصفحات ١٠٢-١٠٣).

فكان من الطبيعي أن تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المضادة لمنع تكرار هذا الاستخدام السياسي لنفط المنطقة حتى لو تطلب الامر تدخلاً عسكرياً للقوات المسلحة الامريكية (هيكل، ٢٠٠٤، صفحة ٧٢)، وقد تم اعداد الدراسات ورسم الخطط الاستراتيجية لتأمين منابع النفط ، وقد اسهم رؤساء الولايات المتحدة الامريكية في وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ وعلى رأسهم جيمي كارتر، ورونالد ريغان، وجورج بوش الاب، حيث قام وزير الدفاع الأمريكي

جيمس شليزنجر(١٩٧٣-١٩٧٥) بطرح تصريحات توضح الاستراتيجية العسكرية الامريكية للسيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج العربي (العلاف، ٢٠٠٦، الصفحات ٩-١٢)، إذ تحدث عن التفكير الأمريكي في استخدام القوة واحتلال منابع النفط فقال: "لا يدري كيف يمكن الا تلجأ الولايات المتحدة الامريكية الى القوة"، الا ان الخوف من تدخل الاتحاد السوفيتي هو الذي يحول دون تنفيذ هذا المخطط (العليان، ٢٠١١، صفحة ١٠٩).

لتحقيق هذه الغايات عملت الولايات المتحدة على مراقبة وتنظيم العلاقات في جميع مراحل تغيير نظام الحكم في العراق، منذ عام ١٩٥٨ وحتى استلام حزب البعث السلطة بعد انقلاب عام ١٩٦٨، خاصة في العهد الجمهوري الأول، بعد توجه عبد الكريم قاسم نحو الاتحاد السوفيتي وعقد اتفاقيات للتعاون والتسليح معه، والسماح للحزب الشيوعي واعضائه في العمل بحرية، الامر الذي شكل تهديدا للخطط والمشاريع الامريكية في المنطقة، وخاصة بعد تشريع قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الخاصة بمصادرة الأراضي غير المستثمرة التابعة للحقول النفطية (الجابري و صويح ، ٢٠٢٣، صفحة ١١٧٤)، ومن الجدير بالقول ان الحدث الحاسم الذي شكل نقطة التحول في السياسة الامريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط هو نجاح الثورة الإسلامية في أيران عام ١٩٧٩، خسارة حليفها المهم في المنطقة نظام الشاه، بعد إسرائيل وانهيار الجدار العازل ضد المد السوفيتي الشيوعي (الجابري و صويح ، ٢٠٢٣، الصفحات ١١٧٥-١١٧٨).

وفقاً لذلك، تم العمل بوسائل مختلفة على استدراج العراق وايران الى حرب طويلة انهكت البلدين (استمرت لثمان سنوات من عام ١٩٨٠وحتى عام ١٩٨٨)، لغرض تثبيت الوجود الأمريكي في المنطقة من خلال الضغط على الدول الخليجية والعربية في سبيل القيام بمناورات وانشاء قواعد عسكرية في المنطقة، حيث جاء اعلان (مبدأ كارتر) الذي اعلنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(Jimmy Carter)(١٩٧٧-١٩٨١) في عام ١٩٨٠ الذي جسد التفكير الأمريكي

وطبيعة الاهتمام بالمنطقة ، عندما قال "أن أي محاولة من جانب أي دولة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ، سوف يُعد اعتداء على المصالح الامريكية الحيوية وسوف يواجه باستخدام الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية " (العواد، ٢٠١٥، صفحة ٣).

وقد حققت الولايات المتحدة أهدافها من خلال حرب الناقلات في الخليج اثناء الحرب العراقية – الإيرانية حيث طبق مبدأ كارتر ودخلت الاساطيل الامريكية الى الخليج وعقدت معاهدات امنية مع جميع دول المنطقة وأعلنت انها ضمن امنها الحيوي الا انها لم تنشئ قواعد عسكرية دائمة في الخليج (الجابري و صويح ، ٢٠٢٣، الصفحات ١١٧٩-١١٨١).

ونتيجة لهذه الحرب فقد خرج العراق منهكاً اقتصادياً واجتماعياً ، ولكن كل المؤشرات أفادت ان القوة العسكرية للعراق كانت في اوج تسليحها وقدرتها القتالية (العليان، ٢٠١١، صفحة ٢٠٥)، وبالتالي اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية العراق يشكل تهديداً خطيراً على هيمنة الولايات المتحدة في حالة المطالبة بخروج القوات الأجنبية من الخليج العربي، كذلك الدور الإقليمي الذي من الممكن ان يلعبه العراق لحماية الأنظمة الخليجية العربية، والاهم هو الحفاظ على توازن القوى في المنطقة لصالح إسرائيل (القيسي، ٢٠١٣، صفحة ٩١).

وبالفعل حققت الولايات المتحدة أهدافها بسبب اندفاع العراق الى دخول الكويت في أب ١٩٩٠، وحسب ما يذكر الدكتور عادل محمد حسين العليان في اطروحته "ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تخطط وترتب السيناريوهات المحتملة لمواجهة غزو العراق للكويت منذ مدة طويلة وصولا الى هذا الحدث المفصلي" (العليان، ٢٠١١، الصفحات ٢٠٥-٢٨)، وهكذا أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب(George.H.W.Bush)(١٩٨٩-١٩٩٣) "ان العراق بسيطرته على حقول النفط الكويتية سيفرض تهديدا لا يحتمل على الامن الاقتصادي الغربي ولأجل ذلك اتخذنا قرارنا للقيام برد عسكري حازم" (القيسي، ٢٠١٣، صفحة ٩١) ، لذا اجبر

العراق على الخروج من الكويت على إثر عملية عاصفة الصحراء (حرب الخليج الثانية)عام ١٩٩١.

ومن اجل ذلك، سعت الولايات المتحدة الى تبني سياسة الاحتواء المزدوج في منتصف التسعينيات، وتم تطبيقها على العراق وإيران وهي أكثر الاستراتيجيات ملائمة للمصالح الامريكية في الخليج العربي، والمبدأ الأساس لهذه الاستراتيجية هو حماية المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي وضمان التدفق الحر للنفط بأسعار مستقرة وضمان امن حلفائها (العواد، ٢٠١٥، صفحة ٩٠)

وفق هذه المعطيات نجد ان الولايات المتحدة الامريكية قد عمدت الى جعل العراق في بؤرة تركيزها بوصفه التهديد الأخطر لأمنها في منطقة الشرق الأوسط، فسعت لاحتواء قدراته وانهاكه مادياً ومعنوياً من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه منذ عام ١٩٩٠، باعتبار ان نظامه السياسي يشكل تهديداً لجيرانه، وهو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه للولايات المتحدة الامريكية، واعطاها حججاً وذرائعاً متعددة لاجتياح العراق واحتلاله في ٩ نيسان ٢٠٠٣.

المبحث الثالث

غزو الكويت وأثره على العراق

تعزز القلق الأمريكي من إمكانيات العراق النفطية وموقعه الجغرافي الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد خروجه من الصراع مع إيران عام ١٩٨٨ (كمنتصر مع التحفظ على ذلك)، رغم الخسائر المادية والبشرية التي تحملها الشعب العراقي، وأصبح يشكل قوة إقليمية لا يستهان بها، بالرغم من عودة العلاقات بين العراق والولايات المتحدة التي بقيت غير مستقرة بعد قيام

الكيان الصهيوني بقصف المفاعل النووي العراقي للأغراض السلمية في عام ١٩٨١ خوفا من ان يتم تطوير أسلحة نووية توجه لاحقا الى الكيان ووجوده (بجك، ٢٠٠٦، صفحة ٥٩٠).

لقد حافظت الإدارة الامريكية خلال السنوات الأولى من حرب الخليج على موقف لفظي خلاصته (الحياد التام) من تلك الحرب ، لكن الاهتمام الأمريكي بدأ يتغير لاستغلال احداث هذه الحرب في سبيل تحقيق أهدافها سالفة الذكر في المنطقة ، ورغم ادراج الولايات المتحدة لإيران في قائمة الدول الإرهابية التي تضم كل من ليبيا وسوريا وكوبا لتمييز موقفها من بغداد ، التي لم ترفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في واشنطن اكثر من صفة وكيل للشؤون العراقية (البرازي، لا .ت، صفحة ٣١) ، من جهة أخرى فأن الولايات المتحدة الامريكية كانت تمد دول الخليج بالأسلحة حيث كانت تعلن هذه الدول عن صفقات عسكرية مع الدول الكبرى، على اعتبار وجود تهديد إيراني للمنطقة وخاصة بعد ازمة الناقلات الكويتية مما ساهم في تدفق الأموال نحو أمريكا خلال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية (البرازي، لا .ت، الصفحات ٣٨-٤١)

أسهم الدعم اللامحدود الذي حظي به العراق من الدول العربية لاسيما الخليجية منها والولايات المتحدة الامريكية في الحرب العراقية – الإيرانية برفع مكانة القوة العسكرية العراقية كقوة إقليمية تمتلك العدة والعدد من الجيش والعتاد الحديثين، حيث قارب عدد الجيش العراقي مليون جندي، بينما كان عدد فرق الجيش العراقي لا تتعدى عشر فرق عام ١٩٨٠، قد وصلت الى ٥٥ فرقة مع قوة جوية تبلغ ٥٠٠ طائرة، و٥٥٠٠ دبابة (الخرسة، ٢٠١١، صفحة ٩٥) .

ولم يقتصر الدعم على الأموال والأسلحة، بل تعداه إلى الجانب الإعلامي الذي بالغ في الانتصار العراقي الى درجة قادت البعض الى اعتبار العراق حارس البوابة الشرقية للوطن العربي، والدولة التي تحتل القوة الرابعة في العالم، ليس ذلك فقط، بل ان رئيس النظام الأسبق صدام حسين بدأ بأطلاق شعارته الرنانة التي أدخلت العراق في حروب متعددة، ومتاهات كلفت

الشعب العراقي الكثير من الويلات، منها كلامه بأن العراق يستحق زعامة المنطقة العربية لما قدمه من تضحيات وخسائر خلال الحرب مع إيران، وعلى الدول العربية رد الجميل للعراق وتقديم المساعدة له وانعاش اقتصاده الذي انهكته الحرب، باعتبار ان الحرب مع ايران كانت بالنيابة عن الدول العربية والخليجية منها بشكل خاص (العليان، ٢٠١١، صفحة ٢٠٨)، ضد ما اسماه بالتهديد الإيراني ومحاولة النظام الإيراني تصدير الثورة الى كافة الدول المجاورة (البرازي، لا .ت، الصفحات ٣١٩-٣٢٠)

وعلى خلفية مؤتمر القمة العربية (مؤتمر بغداد) في ٨ أيار ١٩٩٠ (الجبوري، ٢٠٠٩، صفحة ١٤)، التي حضره معظم رؤساء وملوك الدول العربية ، طالبت الحكومة العراقية الدول الغنية برد الدين للعراق، واسقاط ديونها العائدة لسنوات الحرب الى جانب تقديم عدة مليارات لدعم الموازنة العراقية، ومساعدته على دفع ديونه الخارجية والمساهمة في إعادة البناء واعمار العراق ما بعد الحرب، فرغم ما اوحت به نهاية الحرب من نصر عراقي والنظرة الجديدة لمعظم الدول الكبرى للدور الإقليمي والعسكري الذي بات العراق يمثله في المنطقة، فأن هذه القوة العسكرية والسياسية كانت تخفي وراها مشاكل اقتصادية كبيرة، وديون ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات الى جانب انهيار جزء كبير من البنى التحتية العراقية، بخاصة في القطاع النفطي، حيث قدر حجم الديون العراقية بعد الحرب بأكثر من ٤٥ مليار دولار، علماً أن ميزانية العراق سجلت وفراً ماليا قدره ٤٥ مليار دولار قبل دخول الحرب (الخرسة، ٢٠١١، الصفحات ٩٥-٩٦).

استغلت الولايات المتحدة الامريكية التطورات السلبية في العلاقات العراقية – الكويتية منذ انتهاء حرب الخليج الأول ، وكانت نقطة البدء بالخلاف هو الخلاف الحدودي مع الكويت حول حقول الرميلة، والدور الكويتي في التلاعب بأسعار النفط وانتاجه ، وقامت الكويت في اليوم

الثاني لقبول ايران وقف اطلاق النار بزيادة انتاجها النفطي مما أدى الى هبوط سعر النفط الى النصف ، وخسر العراق (١٤بليون دولار) ، حيث وصف مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن هنري شولد التصرف الأمريكي بأنه (حرب بمعنى الكلمة) ، واتفق معه وزير العدل الأمريكي الأسبق رمزي كلارك حيث قال : "كانت الولايات المتحدة قد شنت حربا اقتصادية ضد العراق من خلال الكويت، منذ انتهاء الحرب مع ايران وحتى صيف ١٩٩٠ . (العلوجي، ٢٠٠٧، صفحة ٨٦)

وعلى الرغم من جهود الوساطة المبذولة من قبل الدول العربية وغيرها، الا أنها لم تلبث الخلافات ان تفاقمت بين العراق والكويت، وبرزت قضايا جديدة على السطح، ابرزها الخلافات الحدودية (بجك، ٢٠٠٦، صفحة ٢١٩)، وعشية غزو الكويت طلبت الحكومة العراقية آنذاك من السفيرة الامريكية في بغداد (ابريل غلاسبي) معرفة موقف حكومة جورج بوش الاب من الخلافات الحدودية والنفطية مع الكويت، وقد نفت السفيرة الامريكية ذلك واستبعدت التدخل امريكي في الخلاف العراقي – الكويتي (الخرسة، ٢٠١١، صفحة ٩٦)، الامر الذي دفع القوات العراقية إلى احتلال الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠، حيث تمكنت قوة من ١٠٠ الف جندي من السيطرة على كامل الأراضي الكويتية خلال يوم واحد وإعلانها محافظة عراقية (العلوجي، ٢٠٠٧، صفحة ٨٧)

من الواضح جداً، ان دخول العراق للكويت كان في مرحلة حرجة من مراحل تطور النظام الدولي، وقد أسهم في انهيار نظام توازن القوى في الشرق الاوسط، وتحول دفة القيادة العالمية الى الولايات المتحدة، وهو ما عدته الإدارة الامريكية فرصة ذهبية لتأكيد زعامتها للعالم، وأعلان انتصارها في الحرب الباردة، وحققت أمريكا بذلك خطوة مهمة جدا بنقل اساطيلها الى الخليج العربي فتستغني بذلك عن الدور الذي تقوم به إسرائيل خدمة لها في المنطقة.

ونتيجة لذلك، كرس الرأي العام العالمي جهوده ضد نظام صدام حسين بوصفه نظاماً معتديا على دولة جارة، ويشكل خطر على الامن والسلم الدوليين، وقد أدت هذه السياسة إلى تشكيل تحالف عربي ضد العراق، شاركت فيه الدول العربية عسكرياً الى جانب الدعم اللوجستي والمادي الذي قدمته دول المواجهة، فضلا عن اثارة المخاوف لدى المملكة العربية السعودية واستدراجها لطلب المساعدة، الامر الذي وفر افضل الأجواء الإقليمية والدولية لغزو امريكي تحت رايات الأمم المتحدة ، فضلا عن تشكيل تحالف دولي ضم ٣٨ دولة و٧٥٠ الف جندي و٣٦٠٠ دبابة و ٨٠٠ طائرة و ١٥٠ قطعة بحرية ، والقيت مئات الاطنان من المتفجرات، واستغرقت الحرب ٤٠ يوم من ١٧ كانون الثاني الى نهاية شباط ١٩٩١. (الخرسة، ٢٠١١، صفحة ٩٧)

ولا يخفى على أحد، ان السياسة الخاطئة لرأس النظام السياسي في العراق صدام حسين قد حققت للولايات المتحدة فائدة عظيمة من حرب الكويت من خلال تكثيف تواجدها العسكري في المنطقة، وعقد اتفاقيات دفاعية مع دول الخليج واغراق دول المنطقة بالديون لها عن طريق عقد اتفاقيات تسليح ضخمة جداً، فضلا عن تدمير الجيش العراقي والبنى التحتية، حيث أكد (وليم كوانت) مساعد مستشار مجلس الامن القومي الأمريكي بقوله: "أن قرارنا بالحرب على العراق تم اتخاذه بسبب قلقنا على مصالحنا في الخليج العربي". (العواد، ٢٠١٥، صفحة ٨٩)

ومهما يكن من امر، فقد حدثت المواجهة بين العراق والولايات المتحدة في هذه المدة، وشُنت حرب على دولة عضو مؤسس وفعال في الأمم المتحدة، وبقرار دولي تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المرقم (٦٨٧) في الثالث من نيسان ١٩٩١ ، والذي يسمح باستخدام القوة ضد العضو الذي يرتكب ما يمكن وصفه بخرق خطير للميثاق وتهديد الامن والسلم الدوليين ، حيث كانت القيود المفروضة على العراق وفق احكام هذا القرار سبباً رئيسياً في

كل الازمات التي نشبت بين العراق ووكالة الطاقة الدولية واللجنة الخاصة، وكانت سبباً في تعرض العراق الى سلسلة من الضربات الجوية المركزة من قبل الولايات المتحدة خلال الأعوام (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٨، ٢٠٠١). (العواد، ٢٠١٥، صفحة ٩٠)

وفقاً لذلك رسمت الولايات المتحدة الامريكية سياستها الاستراتيجية للسيطرة على العراق وثرواته، وسعت إلى تغيير نظامه السياسي المتهالك، فبعد نهاية حرب الكويت وخروج العراق منها، أصبح العراق خاضعاً إلى رقابة الولايات المتحدة الامريكية من خلال منظمة الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الامن التي اخضعت العراق لنظام عقوبات صارم، استمر حتى سقوط النظام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣. (بجك، ٢٠٠٦، الصفحات ١٥٠-١٦٠)

الخاتمة

تُظهر نتائج هذا البحث أن السياسة الأمريكية تجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط لم تكن نتاج مواقف آنية أو اعتبارات طارئة، بل جاءت ضمن إطار استراتيجي طويل الأمد تحكمه المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، وفي مقدمتها السيطرة على مصادر الطاقة وضمان أمن الممرات المائية والحفاظ على التفوق الإقليمي للكيان الصهيوني. وقد شكّل النفط العامل الأكثر تأثيرًا في صياغة هذه السياسة، إذ تداخل مع الموقع الجغرافي للعراق ليجعله محورًا أساسيًا في الحسابات الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين.

كما يبيّن البحث أن القرارات السيادية العراقية، ولاسيما تأميم النفط عام ١٩٧٢، أسهمت في تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة، ودفعها إلى تبنّي استراتيجيات متعددة تراوحت بين

الاحتواء غير المباشر، وإدارة الصراعات الإقليمية، وصولًا إلى التدخل العسكري المباشر. وقد مثّل غزو الكويت عام ١٩٩٠ نقطة تحول مفصلية استغلتها الولايات المتحدة لتكريس وجودها العسكري في الخليج العربي، وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

ويخلص البحث إلى أن احتلال العراق عام ٢٠٠٣ جاء تتويجًا لمسار طويل من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية، هدفه إخضاع العراق وإعادة دمجه في النظام الإقليمي وفق الرؤية الأمريكية، بما يؤكد أن العامل الاقتصادي ظل المحدد الأبرز في توجيه الاستراتيجية الأمريكية، على حساب مبادئ السيادة والاستقرار الإقليمي.

المصادر

١- العلاف، ابراهيم خليل (٢٠٠٦)، العراق والولايات المتحدة الامريكية (دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم)، سلسلة شؤون اقليمية رقم ٧، الموصل: جامعة الموصل.

٢- بجك، باسل يوسف، (٢٠٠٦)، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥)دراسة توثيقية وتحليلية، لبنان -بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣- البرازي، تمام، (لا .ت)، العراق وامريكا حتمية الصدام ١٩٨٣-١٩٩٠، القاهرة: مكتبة مدبولي.

٤- ويلسون، سير أرلند .تي، (١٩٧١)، بلاد مابين النهرين بين ولائين (المجلد ٢)، (فؤاد جميل، المترجمون) بغداد، العراق: مطابع دار الجمهورية.

٥- العلوجي، عبد الكريم، (٢٠٠٧)، الصراع على العراق (من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي)، القاهرة : الدار الثقافية للنشر .

٦- احمد، كمال مظهر، (١٩٧٨)، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط ، بغداد.

٧- هيكل، محمد حسنين، (٢٠٠٤)، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، القاهرة : الشركة المصرية للنشر العربي والدولي .

٨- القيسي، محمد وائل، (٢٠١٣)، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج (دراسة مستقبلية)، قطر – الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات.

٩- لورانس، هنري، (٢٠٠٧)، اللعبة الكبرى (المشرق العربي والاطماع الدولية) (المجلد الثانية). (عبد الحليم الاربد، المترجمون) ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع .

أ- الجابري،عباس حسين مجيسر و صويح، اسعد فليح، العلاقة السرية بين صدام حسين والولايات المتحدة الامريكية (١٩٥٩-٢٠٠٣)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس (الرابع ، ملحق ١)، (٢٠٢٣).

ب- الجبوري، خلف رمضان محمد، الشرعية الدولية والموقف من احتلال العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١١ ، العدد ٤٠، (٢٠٠٩).

الرسائل والاطاريح

١- الخرسة، احمد علي (٢٠١١)، تأثير المصالح الاقتصادية الامريكية على منطقة الشرق الاوسط بعد أحداث (١١ايلول ٢٠٠١حتى عام ٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد السياسي ، جامعة دمشق . دمشق، سوريا.

٢- العليان، عادل محمد حسين، (٢٠١١)، العراق في السياسة الامريكية المعاصرة ١٩٨٠- ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

٣- العواد، عذراء ردام مرزوك، (٢٠١٥)، دور النفط في صياغة الاستراتيجية الامريكية حيال منطقة الخليج العربي (العراق نموذجا)، رسالة ماجستيرمنشورة في شبكة المعلومات الدولية، كلية الاداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، سوريا.

٤- المشهداني، مؤيد محمود،(١٩٨٩)، الاستراتيجية الاستعمارية في الخليج العربي وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.